تفجير المنازل

غريزة إرهابية مستمرة لدى ميليشيات الحوثي

خلال الفترة من

سبتمبر 2014م وحتى نهاية شهر مايو 2026م.

صادر عن/ الشبكة اليمنية للحقوق والحريات





الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

Yemeni Network For Rights And Freedoms

تفجير المنازل

تقرير حقوقي يرصد تفجير المنازل غريزة إرهابية مستمرة لدى مليشيات الحوثي خلال الفترة من سبتمبر 2014م وحتى 1يناير 2026م.

جميع الحقوق محفوظة:
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك نقله بالنسخ التصويري أو التسجيل أو بأي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها معروف حالياً أو يُبتكر مستقبلاً، إلا بإذن خطي من الناشر.

توجه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص والمحتوى للشبكة اليمنية للحقوق والحريات على العناوين التالية:
الجمهورية اليمنية، عدن، المنصورة، شارع التسعين.
هاتف: 966568444299+
البريد الإلكتروني: info@ynrf.org
الموقع الشبكي: https://ynrf.org

المصادر: جميع الصور المستعملة في هذا المنشور مستمدة من الفريق الصحفي والميداني للمؤسسة، والجهات القانونية اليمنية ذات العلاقة، وجميع البيانات الواردة في المنشور مستمدة من الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

ملاحظة: يتضمن التقرير فصلاً أخيراً يتناول فعالية أداء الشبكة اليمنية للحقوق والحريات.

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات
Yemeni Network For Rights And Freedoms

من تصميم وإنتاج: الفريق الإعلامي للشبكة اليمنية للحقوق والحريات.

حقوق الطبع والنشر © لـ الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

جدول المحتويات

- المقدمة 01
- أهمية التقرير 02
- منهجية التقرير 02
- الآثار النفسية والإنسانية... حين يتحول البيت إلى ذاكرة ألم 03
- الإطار القانوني 04
- الملخص التنفيذي 06

- تفخيخ منازل الخصوم 09
- استخدام التفجير كأداة انتقام سياسي ومجتمعي 12
- شهادات حية... حين يتحول البيت إلى ساحة انتقام 15
- وقائع موثقة... حين يمتد التفجير إلى كل تفاصيل الحياة 17
- وقائع إضافية... امتداد الجريمة عبر الجغرافيا والزمن 19
- الأثر الإنساني طويل المدى لتفجير المنازل وتفكيك النسيج الاجتماعي 21
- البعد الاقتصادي والتنموي 21
- استخدام مليشيات الحوثي تفجير وتفخيخ المنازل كأداة حرب نفسية 23
- الانتهاكات المرتبطة والمصاحبة لجرائم تفجير المنازل 24

- أدوات التفجير 25
- ما قبل التفجير 26
- أثناء التفجير 27
- بعد التفجير 27
- الأضرار والآثار الجانبية 29
- تفجير دور العبادة ومراكز تحفيظ القران 30
- تفجير الكنائس والمعابد 32
- الطرق والجسور 35
- الاستنتاج الختامي 36
- التوصيات الختامية 37

تفجير المنازل



١. المقدمة:

في سياق النزاعات المسلحة، تُقاس إنسانية الأطراف المتحاربة بمدى التزامها بحماية المدنيين وصون كرامتهم. غير أن ما تشهده الجمهورية اليمنية منذ سنوات يكشف عن واقع مغاير، تتعرض فيه القيم الإنسانية الأساسية لانتهاكات ممنهجة ومتكررة، في ظل ممارسات جسيمة ارتكبتها مليشيات الحوثي الانقلابية، طالت الإنسان في حياته وأمنه وكرامته وممتلكاته، وأصابته في صميم وجوده الاجتماعي والإنساني.

إن الحديث عن هذه المليشيات لم يعد مجرد توصيف سياسي أو عسكري لحالة انقلاب، بل أصبح توصيفًا لواقع إنساني مأساوي، تتجسد فيه صور الخراب والدمار والتفكك المجتمعي، كنتيجة مباشرة لانقلابها على الدستور والقانون، وتجاوزها الصارخ لكل القواعد القانونية والأخلاقية، الوطنية منها والدولية. فمنذ سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد، انتهجت هذه الجماعة سلوكًا قائمًا على العنف الممنهج، واستخدام القوة كوسيلة لإخضاع المجتمع، في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفي قلب هذا السلوك الإجرامي، تبرز واحدة من أبشع الممارسات وأكثرها قسوة، والمتمثلة في تفجير المنازل والأعيان المدنية، التي لم تعد مجرد وسيلة عابرة في سياق الحرب، بل تحولت إلى نهج ثابت وسلوك متكرر يعكس طبيعة هذا المشروع القائم على الإرهاب المنظم. إذ لم تكتفِ المليشيات باستهداف الخصوم في ميادين القتال، بل امتد عدوانها ليطال المساكن الآمنة، فحولت البيوت إلى ساحات للعقاب الجماعي، ومارست بحق المدنيين سياسة الأرض المحروقة، في انتهاك صارخ لكل القيم الإنسانية والقواعد القانونية.

إن تفجير المنازل، بوصفه نمطًا متكررًا من هذه الانتهاكات، يكشف عن غريزة إرهابية متأصلة في سلوك هذه المليشيات، تتجلى في استهداف الإنسان في أكثر أماكنه أمانًا وخصوصية، وانتهاك حرمة المسكن، وتشريد الأسر، وبث الرعب في أوساط المجتمع، بهدف فرض واقع قسري قائم على الخوف والإذعان. وهو ما يجعل هذه الجريمة تتجاوز كونها انتهاكًا ماديًا إلى كونها جريمة مركبة تمس جوهر الكرامة الإنسانية وتهدد البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني.

ولم تقف هذه الممارسات عند حدود التدمير، بل امتدت لتشمل نهب الممتلكات ومصادرتها، وتحويل الأعيان المدنية إلى أدوات للصراع، من خلال استخدامها كمخازن للأسلحة أو مواقع عسكرية، ما عرّض حياة المدنيين لخطر دائم، وأدى إلى تفاقم حجم الدمار والخسائر، في ظل غياب أي اعتبار لمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

إن استمرار هذه الجرائم، واتساع نطاقها، في ظل صمت دولي غير مبرر، يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية، ويؤكد الحاجة الملحة إلى توثيق هذه الانتهاكات وكشفها، بوصفها جرائم لا يمكن السكوت عنها أو تبريرها تحت أي ظرف.

وانطلاقًا من هذه المسؤولية، عملت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات على رصد وتوثيق هذه الممارسات، من خلال فريق ميداني متخصص، وفق منهجية علمية دقيقة تستند إلى المعايير الدولية، بهدف تقديم صورة موثوقة تعكس حجم الدمار والمعاناة التي يتعرض لها المدنيون في اليمن.

ومـن هنـا، يأتـي هـذا التقرير الموسـوم بـ "تفجيـر المنـازل غريـزة إرهابية مسـتمرة لدى المليشـيات الحوثيـة"، ليسـلط الضوء على هـذا النمط الخطير من الانتهاكات، ويكشـف أبعـاده الإنسـانية والقانونيـة، واضعًـا المجتمع الدولي أمـام حقيقة ما يجـري، وداعيًا إلى تحرك جاد لوقف هذه الجرائم، ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

• أهمية التقرير:

تنبع أهمية هذا التقرير، المعنون بـ "تفجير المنازل غريزة إرهابية مستمرة لدى المليشيات الحوثية"، من كونه تقريرًا نوعيًا متخصصًا يسـلط الضوء على أحد أخطر أنماط الانتهاكات التـي تمـس جوهر الحياة الإنسـانية، والمتمثـل في اسـتهداف المنازل والأعيـان المدنية بالتفجير والتفخيخ، بوصفه سلوكًا ممنهجًا وليس حالات استثنائية.

كمـا يكتسـب التقرير أهميته من اعتماده على منهجية علميـة وميدانية دقيقة، تمكنه من تقديم توثيق موثوق لحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، وما ترتب عليه من آثار إنسانية عميقة، بما في ذلك التشريد، وفقدان المأوى، وتفكك الأسر، وتدهور الأوضاع المعيشية.

ويهدف التقرير إلى:

- كشف طبيعة هذه الانتهاكات بوصفها جرائم جسيمة تستوجب المساءلة القانونية.
- تعزيز الوعي الدولي بحجم الكارثة الإنسانية في اليمن.
- دعم جهود المناصرة الدولية لحماية المدنيين.
- الإسـهام في بنـاء قاعدة بيانات حقوقية يمكن الاسـتناد إليها في مسـارات العدالة والمحاسبة مستقبلاً.

وعليـه، فـإن هـذا التقريـر لا يمثـل مجـرد توثيق لحـالات انتهاك، بـل يشـكل أداة حقوقية وإنسـانية تسـعى إلى إحياء الضمير العالمي، والدفع نحو إنهاء معاناة المدنيين، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، بما يضمن حماية الإنسان وكرامته في اليمن.

• منهجية التقرير:

إيمانًا من الشبكة اليمنية للحقوق والحريات بأن توثيق الانتهاكات لا يُعد مجرد عملية فنية لجمـع البيانات، بل مسـؤولية إنسـانية وأخلاقيـة تجاه ضحايا فقـدوا أصواتهم تحت ركام الألم، فقد اعتمدت في إعداد هذا التقرير منهجية تستند إلى المعايير الحقوقية والقانونية الدوليـة، تضع الإنسـان فـي مركز عملية الرصـد، وتعامل كل حالة انتهـاك بوصفها قصة معاناة تستحق أن تُروى، وحقًا يجب أن يُستعاد.

وانطلاقًا من هذا الالتزام، نفذ فريق الرصد الميداني التابع للشبكة والمكوّن من راصدين وراصدات مؤهلين، ومحامين، ومحققين متخصصين عمليات نزول ميداني إلى مواقع الانتهاكات في مختلف المحافظات والمديريات اليمنية، حيث لم يكن الهدف مجرد توثيق الأضرار، بل الوقوف على تفاصيل الألم الإنساني، والاستماع إلى شهادات الضحايا وذويهم، ومعاينة آثار الدمار في البيوت التي كانت يومًا ملاذًا للأمان، قبل أن تتحول إلى ركام بفعل التفجير والتخريب.

وقد اعتمدت الشبكة في جمع المعلومات على مصادر متعددة، شملت البلاغات والشكاوى المقدمة من المدنيين، والإفادات المباشرة من الضحايا والشهود، إلى جانب التقارير الموثقة الصادرة عن المنظمات الأعضاء في الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، كما تم جمع الأدلة الداعمة، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، من داخل مواقع الانتهاكات، في محاولة لتوثيق الحقيقة كما هي، دون تزييف أو انتقاص.

وخضعت هذه المواد لعمليات تحقق دقيقة، شملت المقارنة والتحليل والتدقيق، قبل تصنيفها وتوثيقها وفق استمارات معتمدة تراعي المعايير المهنية والقانونية الدولية، مع الالتزام الصارم بمبادئ الحياد والموضوعية والاستقلالية. غير أن هذه المنهجية، رغم طابعها التقني، لم تكن يومًا منفصلة عن بعدها الإنساني، إذ ظل الهدف الأسمى هو إيصال معاناة الإنسان اليمني إلى العالم، وكشف ما يتعرض له من انتهاكات تمس جوهر كرامته ووجوده.

• الآثار النفسية والإنسانية... حين يتحول البيت إلى ذاكرة ألم:

إن ما وثقته الشبكة اليمنية للحقوق والحريات من جرائم تفجير المنازل لا يمكن اختزاله في أرقام أو إحصاءات، لأن الحقيقة الأعمق تكمن في تلك الآثار غير المرئية التي تتركها هذه الجرائم في نفوس الضحايا. فالمنزل، الذي يُفترض أن يكون مساحة للأمان والسكينة، يتحول بفعل التفجير إلى رمز للفقد والخوف، وإلى ذاكرة حية تستعيد لحظة الانفجار بكل ما تحمله من رعب وصدمة.

لقد كشفت الشهادات الميدانية أن كثيرًا من الضحايا، وخاصة النساء والأطفال، لا يزالون يعيشون تحت وطأة صدمات نفسية عميقة، تتجلى في القلق الدائم، والخوف المستمر، واضطرابات النوم، والكوابيس المتكررة، واستعادة مشاهد الدمار في الذاكرة بشكل لا ينقطع. أطفال فقدوا منازلهم أو شهدوا لحظة تفجيرها، لم يفقدوا فقط جدرانًا تؤويهم، بل فقدوا شعورهم بالأمان، وتعرضوا لاضطرابات نفسية قد تلازمهم لسنوات طويلة.

أما النساء، فقد وجدن أنفسهن في مواجهة واقع قاسٍ، يتحملن فيه أعباء النزوح، وفقدان المأوى، وحماية الأسرة في ظل ظروف إنسانية صعبة، غالبًا دون أي دعم كافٍ. وفي ظل هذه الظروف، تتحول الأسرة من كيان مستقر إلى حالة إنسانية هشّة، تبحث عن مأوى، وعن شعور مفقود بالأمان.

ولا تقف آثار هذه الجرائم عند حدود الأفراد، بل تمتد لتصيب المجتمع بأكمله، حيث تسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، وتعميق مشاعر الخوف وعدم الثقة، وتغذية دوائر العنف والفقر والنزوح. فكل منزل يُفجّر لا يعني فقط أسرة مشردة، بل يعني مجتمعًا ينزف جزءًا من استقراره وتماسكه.

إن الشـبكة اليمنية للحقوق والحريات، وهي توثق هذه الجرائم، لا تكتفي بنقل الوقائع، بل تسـعى إلى تحريك الضمير الإنسـاني العالمـي، ووضع المجتمع الدولي أمام مسـؤولياته القانونية والأخلاقية، فهذه الانتهاكات ليسـت مجرد أحداث عابرة في سـياق حرب، بل هي جرائم تمس جوهر الإنسانية، وتستدعي موقفًا واضحًا لا يقبل الصمت أو التجاهل.

إن كل صورة تم توثيقها، وكل شـهادة تم تسـجيلها، هي صرخة إنسانية تطالب بالعدالة، وكل منـزل تـم تفجيـره هو دليـل إضافي علـى حجم المأسـاة التي يعيشـها المدنيون في اليمـن. ومـن هنـا، فإن هـذا التقرير لا يُعـد مجرد وثيقـة حقوقية، بل هو شـهادة حية على معانـاة شـعب، ودعوة مفتوحة لكل من يؤمـن بالعدالة والكرامة الإنسـانية، للتحرك من أجل وقف هذه الجرائم، وإنصاف الضحايا، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

• الإطار القانوني:

تستند هذه الوقائع، كما يوردها هذا التقرير، إلى منظومة قانونية متكاملة تجمع بين أحكام القانـون الوطنـي اليمني، والالتزامات الدولية التي تعهدت بهـا الجمهورية اليمنية، إضافة إلى القواعد العرفية المستقرة في القانون الدولي الإنساني، بما يوفّر إطارًا قانونيًا واضحًا لتجريـم الانتهـاكات المرتكبة بحق المدنييـن والأعيان المدنية، وعلى رأسـها جريمة تفجير المنازل.

فالجمهورية اليمنية تُعد طرفًا في ثماني معاهدات دولية أساسـية لحقوق الإنسـان، كما أنهـا ملتزمـة بأحـكام اتفاقيات جنيـف الأربـع لعـام ١٩٤٩، والبروتوكوليـن الإضافيين الأول والثاني لعام ١٩٧٧، فضلًا عن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية التي قـد تُعـد مفرطة الضرر أو عشـوائية الأثر. وبموجب هذه الالتزامـات، تلتزم الدولة - وكذلك جميع أطراف النزاع المسـلح داخل أراضيها - باحترام قواعد القانون الدولي الإنسـاني، ولا سيما المبادئ الأساسية التي تحكم سلوك الأعمال العدائية.

ومـن أبـرز هذه المبـادئ مبدأ التمييز بين الأعيـان المدنية والأهداف العسـكرية، وهو مبدأ راسـخ في القانون الدولي الإنساني العرفي، حيث تنص القاعدة (٧) على وجوب التمييز في جميـع الأوقـات بين الأعيـان المدنية والأهداف العسـكرية، وعدم توجيـه الهجمات إلا إلى الأهداف العسكرية. كما تؤكد القاعدة (٨) أن الأهداف العسكرية تقتصر على الأعيان التي تسـهم إسـهامًا فعّـالًا فـي العمـل العسـكري بطبيعتهـا أو موقعهـا أو غايتهـا أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها ميزة عسكرية مؤكدة في الظروف القائمة.

وفـي السـياق ذاته، تنص القاعـدة (١٠) من قواعد القانون الدولي الإنسـاني العرفي على أن الأعيـان المدنيـة تتمتـع بالحماية من الهجوم، مـا لم تتحول إلى أهداف عسـكرية، وطوال الفترة التي لا تكتسـب فيها هذه الصفـة. ويؤكد البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، في مادتـه (٥٢/٢)، أن الأعيـان المدنية تشـمل جميـع الأعيان التي لا تُعد أهدافًا عسـكرية، وأن الأهداف العسـكرية هي فقط تلك التي تسـهم مسـاهمة فعّالة في العمل العسـكري، ويترتب على تدميرها أو تعطيلها تحقيق ميزة عسكرية أكيدة.

وبناءً على ذلك، فإن نطاق الأعيان المدنية المشـمولة بالحماية القانونية يتسـع ليشمل، علـى سـبيل المثـال لا الحصـر: المنازل، والمـدارس، والجامعـات، والمستشـفيات، ودور العبادة، والجسور، والمزارع، ومنشآت المياه والطاقة، وكافة المرافق التي تخدم الأغراض المدنيـة. كمـا يحظر البروتوكـول ذاته كافة أشـكال الاعتداء على هذه الأعيان، سـواء من خلال الهجوم المباشر، أو التدمير، أو النقل، أو التعطيل.

وفي إطار النزاع المسـلح غير الدولي الذي تشـهده اليمن منذ عام ٢٠١٤، تظل هذه القواعد ملزمة لكافة الأطراف دون اسـتثناء، حيث يحظر بشـكل قاطع استهداف الأعيان المدنية أو شن هجمات عشوائية لا تميز بين المدنيين والمقاتلين، أو تلك التي قد تلحق أضرارًا غير متناسـبة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. كما تُلزم هذه القواعد أطراف النزاع باتخاذ جميـع الاحتياطـات الممكنة لتقليل الأضـرار العرضية في صفوف المدنييـن، بما في ذلك تجنب استخدام المناطق السكنية كمواقع عسكرية أو نشر القوات داخلها.

وإلى جانب الالتزامات الدولية، يجرّم القانون اليمني هذه الأفعال بشكل صريح، حيث تنص المـواد (١٣٢) و(١٣٣) مـن قانون الجرائم والعقوبات على تجريم الاسـتيلاء على الممتلكات العامـة والخاصـة، كما تجرّم المـادة (٢٥٣) من القانون ذاته اقتحـام المنازل والاعتداء على حرمتها وترويع ساكنيها. وبذلك، فإن تفجير المنازل أو اقتحامها أو نهبها لا يشكل فقط انتهاكًا للقانون الدولي، بل يُعد أيضًا جريمة مكتملة الأركان بموجب التشريع الوطني.

كمـا تحظـر قواعـد القانـون الدولـي الإنسـاني اسـتخدام الحصار الشـامل ضد السـكان المدنيين، أو منع وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية، لما لذلك من آثار كارثية على حياة المدنيين، وهو ما يُعد انتهاكًا خطيرًا قد يرقى إلى جرائم حرب.

وباسـتقراء الوقائع الموثقة في هذا التقرير، يتضح أن العديد من أطراف النزاع قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب، مع تفاوت في حجم ونمط هذه الانتهاكات تبعًا لطبيعة العمليات العسـكرية، ونوعية الأسلحة المستخدمة، ومستوى الالتزام بالقواعد القانونية والأخلاقية المنظمة للنزاعات المسـلحة. غير أن اسـتهداف الأعيان المدنية، وعلى رأسها المنـازل، يظـل مـن أخطر هـذه الانتهاكات، لمـا ينطوي عليه من مسـاس مباشـر بحياة المدنيين وكرامتهم وأمنهم.

وعليـه، فـإن جريمة تفجير المنـازل، بوصفها نمطًا متكررًا وممنهجًا، تمثـل انتهاكًا صارخًا لمجمـل هـذه القواعـد، وتسـتوجب المسـاءلة القانونية، وتحمّـل مرتكبيها المسـؤولية الجنائيـة، سـواء على المسـتوى الوطني أو الدولـي، في إطـار الجهود الراميـة إلى تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.



١٠الملخص التنفيذي:

منذ اندلاع الصراع المسلح في اليمن وتصاعده عقب انقلاب مليشيات الحوثي وسيطرتها على عدد من المحافظات مطلع عام ٢٠١٤م، انتهجت هذه المليشيات سياسة ممنهجة استهدفت تدمير البنية التحتية، وإلحاق أضرار جسيمة بمقومات الحياة الأساسية للسكان المدنيين، وقد شملت هذه الممارسات تفخيخ وتفجير الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه، ومحطات الكهرباء، وشبكات الاتصالات، والمدارس، والمستشفيات، والطرق والجسور، وغيرها من المرافق الخدمية التي تمثل شريان الحياة اليومية للمواطنين.

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، وثقت نحو (١٢٨٧) حالة تفخيخ وتفجير طالت المنازل والمنشأة العامة والخاصة تورطت بها المليشيات الحوثية، منذ سبتمبر ٢٠١٤م وحتى اينايير ٢٠٢٦م.

وفقاً لعملية الرصد والتوثيق الذي نفذته الشبكة اليمنية للحقوق والحريات عبر فريقها الميداني فقد وثق الفريق (١٢٨٧) حالة تفجير للمنشأة والأعيان المدنية العامة والخاصة.

ووفقاً للتقرير فإن المليشيات الحوثية تورطت بتفجير (١٢٨٧) ممتلكاً خاصاً ومنشأة عامة بينها (٨٥٦) منزلاً سكنياً و(٧٦) مسجداً ودوراً للقران و(٣٩) مدرسة ومرفقا تعليميا و(٣٧) مركزاً ومحلاً تجارياً و(٦٣) مزرعة وبئر ماء و(١٨) مقراً حزبياً و(٢٩) مبان حكومية و(٩) مرافق صحية و(٤) معلماً اثرياً و(١٥٦) جسراً وطرقات عامة.

حيث توزعت الانتهاكات في الجمهورية اليمنية في معظم محافظات الجمهورية شملت نحو (١٧) محافظة، ابتداء بمحافظة صعدة ومن ثم عمران وصنعاء وأمانة العاصمة وذمار والبيضاء والحديدة والضالع ولحج وعدن وابين وتعز وشبوة وإب ومارب والجوف وحجة وريمة، وهي المحافظات التي تمكن الفريق وصلت اليها المنظمة واستطاعت ان تحقق نتائج طيبة في عملية الرصد والتوثيق رغم ان العمل كان فيه الكثير من المخاطرة والمغامرة نتيجة أوضاع الحرب المستعرة فيها بينما لم تستطع الوصول الى بقية المحافظات.

تصدرت محافظة تعز المرتبة الأولى بمعدل (١٨١) حالة تفخيخ وتفجير، تليها محافظة البيضاء بواقع (١٣٢) حالة تفخيخ وتفجير، ثم محافظة إب بعدد (١٢٠) حالة تفخيخ وتفجير، وفي المرتبة الرابعة أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء بمعدلة بـ(٧٤) حالة تفخيخ وتفجير.

وتأتي محافظة مأرب في المرتبة الخامسة بمعدل (٦٢) حالة تفخيخ وتفجير، ثم محافظة الحديدة بواقع (٥٢) حالة تفخيخ وتفجير، ثم محافظة صعدة بمعدل (٣٧) حالة تفخيخ وتفجير، تليها محافظة حجة بـ (٣١) حالة تفخيخ وتفجير.

بيمنا توزع بقية الحالات على محافظة الضالع بواقع (٣٩) حالة تفخيخ وتفجير، ثم محافظة الجوف بواقع (٢٣) حالة تفخيخ وتفجير.

فيما توزعت بقية الحالات على محافظة عدن، ومحافظة لحج، ومحافظة شبوة، ومحافظة أبين، ومحافظة ذمار، ومحافظة ريمة بنسب مختلفة.

وتؤكد هذه المعطيات أن استهداف المنازل والأعيان المدنية لم يكن سلوكًا عشوائيًا أو محدود النطاق، بل يمثل نهجًا ممنهجًا أفضى إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وإلحاق أضرار مباشرة بحياة المدنيين، وحرمانهم من أبسط مقومات العيش الكريم، بما يعمّق الأزمة الإنسانية ويطيل أمد معاناة السكان.

وعليه، يضع هذا التقرير المجتمع الدولي أمام صورة موثقة لحجم هذه الانتهاكات، ويدعو إلى تحمل المسؤوليات القانونية والإنسانية، والعمل على وقف هذه الممارسات، وضمان حماية الأعيان المدنية، ومحاسبة المتورطين فيها، بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

وتشير المعطيات الواردة في هذا التقرير إلى أن استهداف المنازل والأعيان المدنية في اليمن لم يكن نتيجة عرضية لعمليات عسكرية، بل يمثل نهجًا ممنهجًا يهدف إلى إخضاع المجتمع المدني، وإضعاف مقومات بقائه، من خلال تدمير البنية التحتية، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية، ودفعهم إلى النزوح والتشريد.

كما يعكس هذا النمط من الانتهاكات تحوّل الأعيان المدنية إلى أدوات ضغط في سياق الصراع، بما يخالف بشكل صريح قواعد القانون الدولي الإنساني، ويؤشر إلى استخدام القوة خارج الأطر القانونية والإنسانية، في تجاهل واضح لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية.

وتُظهر هذه الوقائع أن استمرار مثل هذه الممارسات يسهم في تعميق الأزمة الإنسانية في اليمن، ويؤدي إلى إطالة أمد الصراع، وتقويض فرص الاستقرار، في ظل تدمير ممنهج لمقومات الحياة، وتآكل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وعليه، فإن هذا التقرير لا يكتفي بتوثيق الانتهاكات، بل يقدم قراءة تحليلية تؤكد أن حماية الأعيان المدنية تمثل مدخلًا أساسيًا لأي مسار نحو الاستقرار، وأن استمرار استهدافها يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإنساني، ويستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لوقف هذه الانتهاكات، وضمان المساءلة، وتعزيز احترام قواعد القانون الدولي، بما يحفظ حياة المدنيين وكرامتهم.

وتُظهر المعطيات والوقائع الموثقة في هذا التقرير أن جريمة تفجير المنازل والأعيان المدنية في اليمن لم تكن نتاج ظروف عرضية مرتبطة بسياق العمليات العسكرية، بل تمثل نمطًا ممنهجًا ومتكررًا يعكس توجهاً واضحاً نحو استهداف المدنيين في أمنهم ومعيشتهم، واستخدام الأعيان المدنية كوسيلة ضغط وإخضاع في سياق الصراع.

ويؤكد هذا النمط من الانتهاكات أن ما جرى لا يندرج ضمن الأخطاء العسكرية أو الأضرار الجانبية، بل يتجاوز ذلك إلى ممارسات ذات طابع عقابي وإرهابي تهدف إلى تفكيك البنية الاجتماعية، وبث الرعب في أوساط السكان، وفرض واقع قسري قائم على الخوف والحرمان. وهو ما يشكل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب وحماية المدنيين، فضلًا عن كونه جريمة مجرّمة بموجب التشريعات الوطنية اليمنية.

كما تكشف هذه الوقائع عن ارتباط وثيق بين تدمير الأعيان المدنية وتفاقم الأزمة الإنسانية، حيث أدى تفجير المنازل وتدمير البنية التحتية إلى تشريد آلاف الأسر، وتعطيل الخدمات الأساسية، وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة المجتمعية، الأمر الذي أسهم في إطالة أمد المعاناة، وتعقيد فرص التعافي والاستقرار.

وتشير النتائج كذلك إلى أن استمرار هذه الانتهاكات في ظل ضعف آليات المساءلة الدولية والداخلية، قد شجّع على الإفلات من العقاب، وسمح بتكرار هذه الجرائم واتساع نطاقها، بما يهدد ليس فقط حياة المدنيين، بل مستقبل الاستقرار في اليمن ككل.

وعليه، يمكن استخلاص أن حماية الأعيان المدنية، وعلى رأسها المنازل، تمثل حجر الزاوية لأي مسار جاد نحو إنهاء معاناة المدنيين، وأن وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها ليس خيارًا إنسانيًا فحسب، بل ضرورة قانونية وأخلاقية لضمان احترام قواعد النزاع المسلح، وإعادة الاعتبار للإنسان وحقوقه الأساسية.

إن ما يوثقه هذا التقرير هو شهادة دامغة على حجم الانتهاكات، ودعوة صريحة للمجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته، والعمل بشكل عاجل على وقف هذه الجرائم، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العدالة، بما يسهم في حماية المدنيين وصون كرامتهم، وإرساء أسس سلام قائم على العدالة والإنصاف.



• تفخيخ منازل الخصوم:

تُواصل مليشيات الحوثي انتهاج سياسة ممنهجة تقوم على استهداف منازل معارضيها من مختلف الأطياف السياسـية والدينية، ومن النخب الثقافية والاجتماعية، عبر تفخيخها وتفجيرها بشكل كلي، باستخدام مواد شديدة الانفجار مثل (TNT) أو ما يُعرف بالديناميت، ولا تندرج هذه الممارسات ضمن سياق العمليات العسكرية المباشرة، بل تُعبّر عن نهج عقابي منظم يسـتهدف الأشخاص الأكثر تأثيرًا في مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما أولئك الذيـن يرفضـون ممارسـات العنـف والإكـراه التـي تعتمدها المليشـيات لفـرض نفوذها وتقويض مؤسسات الدولة.



وتُظهر إفادات الشـهود والضحايـا، التي وثقها الفريق الميداني للشـبكة اليمنية للحقوق والحريات، أن هذه الجرائم تُستخدم كأداة لإعادة تشكيل موازين القوة داخل المجتمع، عبر كسـر إرادة الخصـوم وإضعـاف رموزهـم الاجتماعيـة، بما يخلـق حالة من الفـراغ القيادي، ويُمهّد لفرض واقع جديد قائم على الخوف والإذعان. كما تهدف هذه الأفعال إلى إرسـال رسـائل ترهيـب جماعية، مفادهـا أن أي معارضة قد تُقابل بعقاب قـاسٍ، الأمر الذي يدفع كثيرين إلى الصمت القسري أو القبول بالأمر الواقع تحت وطأة التهديد.

ورغم الرفض الشـعبي الواسـع لهذه الممارسـات، وما تمثله من خـروج صارخ عن القيم الاجتماعيـة والأعـراف اليمنيـة، فقـد اسـتمرت المليشـيات فـي تصعيد هـذا النمط من الانتهاكات، وتوسـيع نطاقـه الجغرافي، بدءًا من محافظة صعـدة، المعقل الرئيس لها، وصـولًا إلـى عدد من المحافظات في شـمال ووسـط وجنـوب البلاد، بما يعكـس إصرارًا واضحًا على اعتماد التفجير كوسيلة ممنهجة للسيطرة والإخضاع.



وفـي هذا السـياق، وثق التقرير الصادر عن الشـبكة اليمنية للحقـوق والحريات (١٢٨٧) حالة تفخيخ وتفجير طالت منشـآت عامة وخاصة في عموم اليمن خلال الفترة من سـبتمبر ٢٠١٤ م وحتى ١ يونيو ٢٠٢٥م، باسـتخدام عبوات ناسـفة محشوة بمواد شديدة الانفجار، وشملت هـذه الانتهـاكات (٨٥٦) منزلًا سـكنيًا، و(٧٦) مسـجدًا ودورًا لتحفيظ القرآن، و(٣٩) منشـأة تعليميـة، و(٣٧) مركـزًا ومحـلاً تجاريًا، و(٦٣) مزرعة وبئر مياه، و(١٨) مقـرًا حزبيًا، و(٢٩) مبنى حكوميًا، و(٩) مرافق صحية، و(٤) مواقع أثرية، إضافة إلى (١٥٦) جسرًا وطريقًا عامًا، وهو ما يعكس اتساع نطاق الاستهداف ليشمل مختلف جوانب الحياة المدنية.

وقد توزعت هذه الانتهاكات على نحو (١٧) محافظة يمنية، شملت صعدة، عمران، صنعاء، أمانـة العاصمة، ذمـار، البيضاء، الحديدة، الضالع، لحج، عدن، أبين، تعز، شـبوة، إب، مأرب، الجـوف، حجـة، وريمة، وهي المناطـق التي تمكن الفريـق الميداني من الوصـول إليها رغم المخاطـر الأمنيـة العالية، في حين تعذّر الوصول إلى بعض المناطق الأخرى نتيجة ظروف النزاع.

وتصـدرت محافظة تعز قائمـة المحافظات الأكثر تضررًا بواقـع (١٨١) حالة تفخيخ وتفجير، تلتهـا البيضـاء بـ (١٣٢) حالة، ثـم إب بـ (١٢٠) حالة، تليها أمانـة العاصمة ومحافظة صنعاء بـ (٧٤) حالـة، ثـم مـأرب بـ (٦٢) حالة، والحديدة بـ (٥٢) حالة، وصعدة بـ (٣٧) حالة، وحجة بـ (٣١) حالة، فيما سُجلت (٣٩) حالة في الضالع، و(٢٣) حالة في الجوف، وتوزعت بقية الحالات على محافظات أخرى بنسب متفاوتة.



ولم تقتصر هذه الممارسات على استهداف المنازل فحسب، بل امتدت لتشمل المرافق الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين اليومية، مثل شبكات المياه والكهرباء، والجسور، والطرقات، والمراكز الصحية، وهو ما يعكس نمطًا من العقاب الجماعي الذي يطال المجتمع بأكمله، ويؤدي إلى حرمان السكان من الخدمات الأساسية وتعميق معاناتهم الإنسانية.

وبحسب إفادات عدد من الضحايا، فإن لهذه الممارسات أبعادًا تتجاوز الحاضر، حيث يُنظر إليها على أنها امتداد لأنماط تاريخية من العقاب الجماعي التي استهدفت الخصوم في فترات سابقة، وهو ما يعزز الشعور لدى الضحايا بأن هذه الجرائم ليست مجرد أفعال آنية، بل جزء من سلوك قائم على الإقصاء والعنف.

وعليه، فإن تفخيخ وتفجير منازل الخصوم لا يُعد مجرد اعتداء على الممتلكات، بل يمثل جريمة مركبة تنتهك جملة من الحقوق الأساسية، في مقدمتها الحق في السكن، والأمن الشخصي، والحياة الكريمة، وتشكل في جوهرها أداة قمعية لإخضاع المجتمع وتقويض أي مساحة للمعارضة أو التعبير، في انتهاك صارخ للقانون الوطني اليمني وقواعد القانون الدولي الإنساني.



٠استخدام التفجير كأداة انتقام سياسي ومجتمعي:

تكشـف الوقائـع الموثقة في هـذا التقرير، إلى جانـب تحليل قاعدة بيانـات المنازل التي تم تفجيرهـا، أن دافـع الانتقـام السياسـي يُعـد العامل الأبـرز والأكثر حضورًا فـي توجيه هذه الجرائـم، متقدمًـا علـى دوافع أخرى ذات طابـع طائفي أو قبلي. ويعكـس ذلك بوضوح أن عمليات تفخيخ وتفجير المنازل لم تكن أعمالًا عشوائية أو مرتبطة بضرورات عسكرية، بل جـاءت فـي إطـار سياسـة انتقاميـة ممنهجـة تسـتهدف معاقبـة المعارضيـن وإخضاع المجتمع.

وتُظهـر البيانـات أن المليشـيات الحوثيـة ركّزت بشـكل مباشـر على اسـتهداف القيادات السياسية والنخب المؤثرة، حيث بلغ عدد المنازل التي تعود ملكيتها لقيادات وكوادر حزبية ونشـطاء سياسـيين وتم تفجيرها (٨٥٦) منزلًا، منها (٣٨١) منزلًا لقيادات في حزب التجمع اليمنـي للإصـلاح، و(١٧٢) منـزلًا لقيادات فـي حزب المؤتمر الشـعبي العام (الجنـاح المؤيد للشرعية)، و(٥٩) منزلًا لقيادات في الحراك الجنوبي الداعم للشرعية، إضافة إلى (٣٤) منزلًا لقيادات في حزب الرشاد السلفي، ومثلها لقيادات في الحراك التهامي، ومنزل واحد لقيادي في حزب البعث العربي الاشـتراكي. ويُظهر هذا التوزيع اتسـاع نطاق الاستهداف ليشمل مختلـف المكونـات السياسـية دون اسـتثناء، مـا يعـزز فرضية الطابـع الانتقامـي العابر للانتماءات.





كما امتدت هذه الممارسات لتشمل القيادات القبلية والشخصيات الاجتماعية، حيث تم تفجير (٢١٩) منزلًا لزعماء قبليين مناوئين، إلى جانب (١٣) منزلًا لإعلاميين، و(١٩) منزلًا لمحامين وناشطين حقوقيين، فضلًا عن (٨٦) منزلًا لقيادات مدنية وعسكرية وأمنية في الدولة، و(٤٢) منزلًا لمواطنين مستقلين أعلنوا رفضهم لسياسات المليشيات. وهو ما يؤكد أن الاستهداف لم يكن سياسيًا فحسب، بل طال كل صوت معارض أو رافض، في إطار محاولة شاملة لإسكات المجتمع وإعادة تشكيله قسرًا.

وتُبرز بعض الوقائع الميدانية نمطًا أكثر خطورة يتمثل في التفجير الجماعي للمنازل داخل الأحياء السكنية، بما يحمله ذلك من رسائل ترهيب جماعي. ففي مدينة يريم بمحافظة إب، بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٤م، قامت المليشيات خلال يوم واحد بتفخيخ وتفجير (٩) منازل تعود لعائلة واحدة هي عائلة الشيخ علي مسعد بدير، على خلفية انتمائه السياسي. كما تكرر المشهد في مديرية دمت بمحافظة الضالع، حيث تم تفجير (٢٤) منزلًا خلال يومين فقط تعود لقيادات حزبية وشخصيات اجتماعية وناشطين معارضين.

وفي سياق مماثل، شهدت مديرية أرحب شمال العاصمة صنعاء في ١٨ أغسطس ٢٠١٥م واحدة من أكثر الوقائع قسوة، حيث قامت المليشيات، عقب اجتياحها للمنطقة، بتهجير سكان قرية "الجنادبة" قسرًا، ونهب ممتلكاتهم، ثم تفجير (١٨) منزلًا في يوم واحد، إلى جانب سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. كما وثّق التقرير قيام المليشيات في محافظة إب بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥م بتفجير منزلين يعودان للشيخ يحيى طاهر قعشة وشقيقه، على خلفية مواقفهما المعارضة.







ولا تقف هذه الجرائم عند حدود التدمير المادي، بل تترافق مع أنماط أخرى من الانتهاكات الجسيمة، تشمل القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والتهجير القسري، ونهب الممتلكات، في سياق متكامل من الترهيب والإخضاع. وتُجسّد شهادة المواطن محمد بدير واحدة من أبشع صور هذه الانتهاكات، حيث تعرّض منزله للتفجير، وقُتل عدد من أفراد أسرته، فيما تم إعدام نجله الطفل (١٥ عامًا) رميًا بالرصاص، قبل أن تُفخخ جثته، في مشهد يعكس أقصى درجات القسوة وانتهاك الكرامة الإنسانية.

كما أفاد ضحايا آخرون، من بينهم الشيخ سمير عبده محمد من محافظة تعز، بأن تفجير منازلهم جاء عقب توجيه تهم لهم بالمعارضة، ما يعكس بوضوح أن هذه الأفعال تُستخدم كوسيلة مباشرة للعقاب السياسي، وليس كإجراء مرتبط بسياق عسكري مشروع.

وعليه، فإن استخدام التفجير كأداة انتقام لا يمكن فصله عن بنية أوسع من السياسات القمعية، التي تستهدف تقويض أي معارضة، وتكريس واقع قائم على الخوف والإكراه.

وهو ما يجعل هذه الجرائم تمثل انتهاكًا مركبًا للحقوق الأساسية، في مقدمتها الحق في الحياة، والسكن، والأمن الشخصي، فضلًا عن كونها جرائم يُعاقب عليها القانون الوطني اليمني، وتندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما يستوجب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.





• شهادات حية... حين يتحول البيت إلى ساحة انتقام:

في كل منزل تم تفجيره، لا تُمحى الجدران فقط، بل تُمحى معها ذاكرة كاملة من الحياة، وتُسحق تفاصيل يومية كانت تمثل معنى الأمان والاستقرار. ومن خلال ما وثقه الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات، تتكشف ملامح مأساة إنسانية عميقة، تتجاوز حدود التدمير المادي لتصل إلى جوهر الإنسان وكرامته.

يروي الشيخ سمير عبده محمد غالب، في شهادة مؤلمة أدلى بها لفريق الشبكة، كيف تحولت لحظات الحياة العادية إلى كابوس لا يُنسى. يقول إن المليشيات الحوثية طوقت المنزلين، وأطلقت تهديدًا مباشرًا للأهالي: "أي مقاومة أو إطلاق نار سيقابله تفجير المنازل بمن فيها من سكان". تحت وقع هذا التهديد، اقتحم المسلحون المنازل، وأثاروا الرعب في نفوس النساء والأطفال، قبل أن يُجبروا الجميع على الخروج بالقوة. لم يكن ذلك نهاية المشهد، بل بدايته؛ حيث أعقب الاقتحام نهب كامل للمحتويات، ثم تفجير المنزلين وتسويتهما بالأرض، في مشهد يجسد أقصى درجات القسوة وانتهاك حرمة الإنسان ومأواه.

وفي محافظة إب، يروي أحد المواطنين الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه خوفًا من الانتقام، كونه لا يزال يعيش تحت سيطرة المليشيات تفاصيل ما حدث في مديرية العدين، وكأنها قصة تُروى عن زمن مظلم. خلال يومين فقط، اقتحمت المليشيات المنطقة، واعتقلت معظم الرجال، ثم حاصرت نحو ستة عشر منزلًا، لم تكن تلك مجرد عملية عسكرية، بل حملة منظمة من الترهيب؛ حيث تم اقتحام المنازل، وطرد النساء والأطفال، ونهب الممتلكات، قبل أن تُفجّر المنازل بعبوات ناسفة. يقول الرجل بصوت يختلط فيه الألم بالغضب إن ما حدث "إرهاب لن يُنسى، وستتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل"، مؤكدًا أن هذه الممارسات لا تترك للناس سوى الخوف والصمت.



ومـن مأرب، حملت شـهادات الضحايا صوتًا جماعيًا يتجاوز حـدود المعاناة الفردية، ليصل إلـى نداء إنسـاني موجه إلـى العالم. فقد أكد عدد من ملاك المنـازل التي تم تفجيرها أن ما تعرضوا له لا يمكن وصفه إلا بأنه جريمة ترتقي إلى جرائم الحرب، بل وجرائم ضد الإنسانية، وفقًا للقانون الدولي. لم يكتفِ هؤلاء الضحايا بسـرد ما حدث، بل طالبوا بتحرك دولي جاد، يضع حدًا لهذه الانتهاكات، ويُخضع مرتكبيها للمساءلة القانونية.

وفـي محافظـة تعـز، لـم تكـن الصـورة أقـل قسـوة. ففـي مطلـع مـارس ٢٠٢٣، فجّـرت المليشـيات أربعة منازل في قرية تبيشعة بمديرية جبل حبشي، تعود ملكيتها لمواطنين مدنيين، في وقت تضررت فيه عشـرة منازل مجاورة جراء الانفجارات. لم يكن التفجير حدثًا معزولًا، بل حلقة جديدة في سلسـلة طويلة من الانتهاكات التي تشـهدها المنطقة، حيث أصبح استهداف المنازل نمطًا متكررًا يهدد حياة المدنيين بشكل مباشر.

أما في محافظة عمران، فقد امتد الاسـتهداف ليشـمل المقرات السياسية، حيث فجّرت المليشـيات مقـر المكتـب التنفيذي لحزب الإصـلاح، إلى جانب عدد من منـازل قياداته، في محاولة واضحة لتصفية الخصوم سياسيًا ومجتمعيًا. وفي صنعاء، لم تسلم حتى المنازل المرتبطـة بمسـؤولين حكومييـن، حيث تم هـدم منزل وكيـل وزارة الداخلية فـي الحكومة الشرعية، في مشهد يعكس استهدافًا مباشرًا لرموز الدولة.

إن هذه الشـهادات، التي وثقتها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، لا تمثل مجرد قصص فردية، بل تعكس نمطًا واسـعًا من الانتهاكات التي تسـتهدف الإنسان في أمنه وكرامته وحقه في السكن. وهي، في جوهرها، دعوة مفتوحة للضمير الإنساني العالمي، كي لا يظل صامتًا أمام معاناة تتكرر يومًا بعد يوم، وتُكتب فصولها بدموع الضحايا وركام منازلهم.



• وقائع موثقة... حين يمتد التفجير إلى كل تفاصيل الحياة:

لم تكن جرائم تفجير المنازل التي وثقتها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أحداثًا عابرة أو محدودة، بل جاءت في سياق متكرر يكشف عن نمط ثابت من الانتهاكات، يستهدف الإنسان في بيته، وفي أسرته، وفي أدق تفاصيل حياته اليومية، دون تمييز بين رجل وامرأة، أو طفل وشيخ، أو مدني أعزل وفاعل اجتماعي.

في مساء الثلاثاء ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م، بمديرية بعدان في محافظة إب، وقعت واحدة من أكثر الوقائع إيلامًا، حين أقدمت مليشيات الحوثي على تفجير منزل الزعيم القبلي توفيق العبسي. لم يكن المنزل مجرد ملك خاص، بل كان يضم في جزء منه أطفالًا أيتامًا هم أبناء شقيقه. ومع ذلك، لم تشفع براءة الأطفال ولا ضعف حال أمهم الأرملة، حيث تم إخراجهم بالقوة وتحت تهديد السلاح، قبل أن تُحاصر المليشيات المنزل وتزرع فيه المتفجرات، ثم تقوم بنسفه بالكامل، ليتحول بيت كان يحتضن الحياة إلى ركام، وتُلقى أسرة فقدت معيلها إلى مصير أكثر قسوة.

وفي محافظة عمران، تتكرر المشاهد ذاتها، ولكن بأسباب مختلفة، تعكس جميعها استخدام التفجير كوسيلة للإكراه والانتقام. ففي ١٦ أبريل ٢٠٢٢م، فجّرت المليشيات منزل المواطن فهد أبو ركب في مديرية العشة، بعد رفضه الاستجابة لاستدعاء من إدارة أمن المديرية على خلفية قضية ثأر قديمة، لم يكن الأمر مجرد إجراء أمني، بل تحول إلى عقاب جماعي، في ظل انحياز واضح لطرف على حساب آخر، وفق ما أفاد به شهود عيان.

ويكشف هذا الحدث كيف تُستخدم القوة لتصفية حسابات اجتماعية، في بيئة يغيب عنها العدل وتُفرض فيها السلطة بالقوة.

وفي السياق ذاته، فجّرت المليشيات في ٢٠ أبريل ٢٠٢٢م منزل أحد المواطنين في محافظة عمران، لمجرد عدم تجاوبه مع ما يُعرف بإدارة أمن المنطقة، في مشهد يعكس كيف تحوّل المنزل إلى رهينة، يُدمَّر إذا لم يمتثل صاحبه للإملاءات المفروضة عليه، بغض النظر عن شرعيتها أو عدالتها.



ولا يختلف الحال في محافظة صنعاء، حيث وثّقت الشبكة قيام المليشيات في ٥ فبراير ٢٠٢١م بتفجير منزل المواطن محفوظ الجعفري في مديرية الحيمة الخارجية، بعد أن قامت بإحراقه وهدمه جزئيًا، قبل أن تُكمل فعل التدمير عبر التفجير. وهو ما يعكس إصرارًا على محو المنزل بالكامل، وكأن الهدف يتجاوز الإضرار إلى الإلغاء التام لوجوده.

كما شهدت مديرية أرحب شمال شرق صنعاء، في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م، سلسلة من الانتهاكات المتزامنة، حيث فجّرت المليشيات منزل المواطن محمد جابر اليحيصي في قرية يحيص، إلى جانب تفجير مسجد ودار لتحفيظ القرآن الكريم في بيت مرّان. ولم يكن استهداف دور العبادة والتعليم الديني مجرد أضرار جانبية، بل حمل دلالات عميقة تتعلق باستهداف البنية الروحية والثقافية للمجتمع، ومحاولة تقويض مصادر المعرفة والهوية.

وفي وقت مبكر من الصراع، وتحديدًا في ٨ مارس ٢٠١٤م، اجتاحت المليشيات منطقة الصرم، حيث قامت بتفجير مدرسة مكونة من ثلاثة طوابق، وقتلت مدير المدرسة واثنين آخرين. ولم يكن هذا الفعل مجرد استهداف لمبنى تعليمي، بل اعتداء مباشر على حق الأطفال في التعليم، وعلى مستقبل مجتمع بأكمله.

إن هذه الوقائع، رغم اختلاف أماكنها وتواريخها، تتقاطع في جوهر واحد: استخدام التفجير كأداة لإخضاع الإنسان، وكسر إرادته، وحرمانه من أبسط حقوقه في الأمان والسكن والتعليم والحياة الكريمة. وهي، في مجملها، تعكس نمطًا واسعًا من الانتهاكات التي لا يمكن فصلها عن سياق عام من العنف المنهجي، الذي يستهدف الإنسان اليمني في وجوده، ويترك خلفه مجتمعًا مثقلاً بالخوف والفقد والدمار.

وباسم الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، فإن توثيق هذه الشهادات لا يهدف فقط إلى تسجيل ما حدث، بل إلى إبقاء هذه الجرائم حية في الذاكرة الإنسانية، حتى لا تتحول إلى أرقام صامتة، بل تظل دليلًا على معاناة تستوجب العدالة، وصوتًا يطالب العالم بالتحرك لإنهاء هذا الألم المستمر.



• وقائع إضافية... امتداد الجريمة عبر الجغرافيا والزمن:

لـم تتوقـف جرائم تفجير المنـازل عند حدود مناطق أو فترات زمنيـة محددة، بل امتدت عبر سـنوات الصـراع، لتشـمل محافظـات متعـددة، فـي مشـهد يكشـف عن اتسـاع رقعة الانتهـاكات وتكرارهـا، بمـا يعكـس نمطًـا ثابتًـا مـن الاسـتهداف الممنهـج للمدنييـن وممتلكاتهم.



في مدينة إب، بتاريخ ١٣ أغسـطس ٢٠١٥م، فجـرت مليشـيات الحوثـي منـزل الشـيخ معـاذ الجمـال، فـي واقعـة تعكـس استمـرار اسـتهداف الشخصيـات الاجتماعيـة المؤثرة، ومحاولة كسر حضورها داخل المجتمع عبر تدمير ممتلكاتها وإرهاب محيطها.

وفـي محافظـة تعز، وتحديدًا فـي قرية المنزل بمنطقـة الحيمة بمديريـة التعزية، أقدمت المليشـيات فـي ١٩ أبريل ٢٠١٨م على تفجير منـزل المواطن محمد الكحيـل، إلى جانب منزل المواطـن عبـد الفتـاح عطاء، في إطار سلسـلة من الانتهـاكات التي طالـت المدنيين في مناطق مختلفة من المحافظة، حيث أصبح المنزل هدفًا مباشـرًا، يُدمَّر كوسـيلة للضغط والإخضاع.

أمـا في محافظة مأرب، فقـد بلغت هذه الجرائم ذروتها في أحد أكثر التوقيتات حساسـية إنسـانيًا، حين فجّرت المليشـيات، في صباح أول أيام عيد الفطر المبارك الموافق ٢٣ أبريل ٢٠٢٣م، ثلاثـة منـازل لمدنيين في قرية الزور بمديرية صرواح، غـرب المحافظة. تعود ملكية هـذه المنازل لكل مـن صالح بن صالح الدولة، وعبد الله صالح الدولة، وصالح ناصر الدولة الجهمي. لم يكن اختيار هذا التوقيت عابرًا، بل حمل دلالة قاسـية، حيث تحول يوم يفترض أن يكون مناسـبة للفرح والطمأنينة إلى لحظة رعب ودمار، في مشـهد يعكس اسـتهتارًا واضحًا بالقيم الإنسانية والدينية.



وفي محافظـة حجة، وتحديدًا في مدينة حجة شـمال غـرب اليمن، فجّرت المليشـيات فـي ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م منزل الشـيخ الزرقة وسط حي سـكني مكتظ بالسكان، قبل أن تُقـدم علـى قتله بـدم بارد، في جريمـة مزدوجـة جمعـت بيـن التصفيـة الجسديـة وتدميـر المسـكن، بما يعكـس تصعيدًا خطيـرًا في مسـتوى الانتهاكات، واستهـدافًا مباشـرًا لحيـاة المدنيين وكرامتهم.

وفي محافظة عمران، تكررت هذه الجرائم في ٢ يوليو ٢٠٢٢م، حين فجّرت المليشيات ثلاثة منازل تعود لمواطنين من قبيلة ذي سيلة في مديرية العشة، وهم: سعيد سيلة، وجميل علي جبران سيلة، ونواف علي جبران سيلة. وقد جاءت هذه العملية ضمن سياق أوسع من الاستهداف الذي طال المنطقة، في محاولة لفرض السيطرة بالقوة، وإخضاع السكان عبر التدمير الممنهج.



إن هذه الوقائع، التي تمتد من إب وتعز إلى مأرب وحجة وعمران، تعكس بوضوح أن تفجير المنازل لم يكن سلوكًا محدودًا أو استثنائيًا، بل أصبح أداة متكررة تُستخدم في سياق الصراع، دون اعتبار لحرمة المساكن أو سلامة المدنيين. كما تكشف عن نمط متصاعد من الانتهاكات، يتجاوز حدود التدمير المادي ليطال حياة الإنسان وكرامته، ويحوّل الفضاء المدني إلى ساحة مفتوحة للعنف والخوف.



• الأثر الإنساني طويل المدى لتفجير المنازل وتفكيك النسيج الاجتماعي:

لا تنتهي جريمة تفجير المنازل بانتهاء لحظة الانفجار، بل تبدأ عندها سلسلة طويلة من المعاناة الإنسانية الممتدة، التي تترك آثارًا عميقة في حياة الأفراد والمجتمع، يصعب معالجتها أو تجاوزها عبر الزمن. فالمنزل في الوعي الإنساني ليس مجرد بناء مادي، بل يمثل الحيز الآمن الذي تتشكل داخله العلاقات الأسرية، وتُبنى فيه الهوية الاجتماعية، ويُستمد منه الشعور بالاستقرار والانتماء. وعندما يُدمَّر هذا الحيز، فإن الضرر لا يقتصر على فقدان المأوى، بل يمتد ليطال جوهر الإنسان وكرامته.

لقد أظهرت الشهادات التي وثقتها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن ضحايا تفجير المنازل يعانون من آثار نفسية طويلة الأمد، تشمل اضطرابات القلق والخوف المزمن، وحالات الاكتئاب، واضطرابات النوم، والكوابيس المتكررة، خصوصًا لدى الأطفال الذين شهدوا لحظات التفجير أو فقدوا منازلهم وأفرادًا من أسرهم. وتتحول هذه التجارب الصادمة إلى ذاكرة جمعية يصعب محوها، وتؤثر على سلوك الأفراد وقدرتهم على التكيف مع الحياة الطبيعية.

وعلى المستوى الأسري، يؤدي فقدان المنزل إلى تفكك الروابط الاجتماعية داخل الأسرة، حيث تضطر العديد من الأسر إلى النزوح والعيش في ظروف غير مستقرة، ما ينعكس سلبًا على تماسكها الداخلي، ويزيد من معدلات العنف الأسري والتفكك الاجتماعي. كما تتعرض النساء لأعباء مضاعفة، في ظل فقدان الحماية والمأوى، واضطرارهن لتحمل مسؤوليات إضافية في بيئات قاسية تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

أما على المستوى المجتمعي، فإن تفجير المنازل يسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، من خلال استهداف القيادات المحلية والشخصيات المؤثرة، وإضعاف الروابط القبلية والاجتماعية التي تشكل أساس التماسك المجتمعي. كما يخلق حالة من الخوف وعدم الثقة بين أفراد المجتمع، ويُضعف روح التضامن، ويحوّل المجتمعات من كيانات متماسكة إلى تجمعات هشّة يسودها القلق والتوجس.

ويؤدي هذا النمط من الانتهاكات إلى خلق بيئة اجتماعية مشوهة، تقوم على الخوف بدل الثقة، وعلى الإذعان بدل المشاركة، وهو ما يهدد الاستقرار المجتمعي على المدى الطويل، ويقوّض فرص التعافي وإعادة البناء.

• البعد الاقتصادي والتنموي:

يمثل تفجير المنازل والأعيان المدنية أحد أخطر العوامل التي أسهمت في تقويض الاقتصاد المحلي وإضعاف مقومات التنمية في اليمن، حيث لم تقتصر هذه الجرائم على تدمير المساكن، بل طالت أيضًا مصادر الرزق والبنية الإنتاجية للمجتمع.

فقد أدى تدمير المنازل إلى فقدان آلاف الأسر لممتلكاتها ومدخراتها، وتحولها من وحدات اقتصادية مستقرة إلى حالات إنسانية تعتمد على المساعدات. كما أن استهداف المزارع،

والمحلات التجارية، والمنشآت الخدمية، أدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، وفقدان مصادر الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وتسببت هذه الممارسات في تدمير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء، وهو ما انعكس بشكل مباشر على قدرة المجتمعات على الإنتاج والتبادل التجاري، وأدى إلى عزل بعض المناطق وحرمانها من الوصول إلى الأسواق والخدمات.

كما أسهمت هذه الجرائم في إعاقة أي جهود تنموية أو استثمارية، حيث تخلق بيئة غير آمنة وغير مستقرة، تُثني المستثمرين وتحدّ من فرص إعادة الإعمار، وتزيد من كلفة التعافي الاقتصادي. ومع استمرار هذه الانتهاكات، يتحول الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد هش قائم على الإغاثة بدل الإنتاج، وهو ما يفاقم من الاعتماد على المساعدات الخارجية ويُضعف القدرة الذاتية للمجتمع على النهوض.

وعليه، فإن تفجير المنازل لا يُعد فقط جريمة إنسانية، بل يمثل أيضًا ضربة قاسية للتنمية والاستقرار الاقتصادي، حيث يُعمّق الفقر، ويُقوّض فرص التعافي، ويُدخل المجتمع في دائرة مستمرة من الهشاشة والعوز، ما يستدعي تدخلًا عاجلًا لإيقاف هذه الممارسات، والعمل على إعادة بناء ما دمرته، وضمان تعويض الضحايا، وإعادة تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا.



• استخدام مليشيات الحوثي تفجير وتفخيخ المنازل كأداة حرب نفسية:

لا يقتصر استخدام مليشيات الحوثي للتفجير على كونه وسيلة تدمير مادي للأعيان المدنية، بل يتجاوز ذلك ليشكّل أداة ممنهجة للحرب النفسية تستهدف الإنسان في وعيه وشعوره بالأمان، وتسعى إلى إعادة تشكيل سلوكه تحت ضغط الخوف والإرهاب. فالتفجير، في هذا السياق، لا يُستخدم فقط لإزالة بناء، بل لإرسال رسالة صادمة تتجاوز حدود المكان لتصل إلى كل من يشاهد أو يسمع أو يفكر في المعارضة.

تُظهر الوقائع التي وثقتها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن عمليات تفجير المنازل غالبًا ما تُنفّذ في ظروف تحمل دلالات نفسية عميقة؛ كأن تتم في وضح النهار، أو أمام مرأى السكان، أو في توقيتات ذات رمزية اجتماعية ودينية، مثل الأعياد أو المناسبات، بما يضاعف من أثر الصدمة، ويحوّل الحدث إلى تجربة جماعية تُرسّخ الخوف في الوعي العام.

ويهدف هذا النمط من الانتهاكات إلى خلق ما يمكن وصفه بـ"الأثر الاستباقي"، حيث لا يكون الهدف هو الضحية المباشرة فقط، بل كل من قد يفكر في معارضة المليشيات أو رفض سياساتها. فمشهد منزل يُفجَّر، أو أسرة تُهجَّر، يتحول إلى رسالة غير مكتوبة مفادها أن العقاب قاسٍ وشامل، وأن النجاة تقتضي الصمت أو الانصياع. وهكذا، تُستخدم هذه الجرائم لإنتاج حالة من الردع النفسي الجماعي، تتجاوز أثر القوة العسكرية المباشرة.

كما تسهم هذه الممارسات في تحويل الفضاء المدني إلى بيئة خوف دائم، حيث يفقد المواطن ثقته في المكان الذي يفترض أن يكون مصدر أمانه. فالمنزل، الذي يُعد رمزًا للخصوصية والاستقرار، يتحول إلى هدف محتمل، وهو ما يولد شعورًا مستمرًا بالتهديد، ويدفع الأفراد إلى إعادة ترتيب حياتهم على أساس الخوف، لا الاستقرار.

وتنعكس هذه الحرب النفسية بشكل واضح على سلوك المجتمع، حيث تؤدي إلى:

- **تراجع التعبير عن الرأي أو المواقف السياسية.**
- **انتشار الصمت القسري والخوف من العواقب.**
- **تفكك العلاقات الاجتماعية نتيجة انعدام الثقة.**
- **تعزيز بيئة الخضوع بدل المشاركة المجتمعية.**

كما تؤثر هذه الممارسات بشكل خاص على الأطفال، الذين ينشأون في بيئة مشبعة بمشاهد العنف والدمار، ما يترك آثارًا نفسية عميقة قد ترافقهم لسنوات طويلة، وتؤثر على تكوينهم النفسي والاجتماعي.

وعليه، فإن استخدام التفجير كأداة حرب نفسية لا يقل خطورة عن آثاره المادية، بل قد يكون أكثر تأثيرًا على المدى البعيد، كونه يستهدف العقل الجمعي للمجتمع، ويعمل على إعادة تشكيله وفق منطق الخوف والإكراه، وهو ما يشكل انتهاكًا صارخًا لكرامة الإنسان وحقه في العيش بأمان، ويؤكد أن هذه الممارسات تمثل جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى إخضاع المجتمع وتقويض أي مساحة للحرية أو المعارضة.

• الانتهاكات المرتبطة والمصاحبة لجرائم تفجير المنازل:

لا تأتي جريمة تفجير المنازل في اليمن كفعلٍ منفصل أو معزول، بل تترافق - في الغالب - مع سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بشكل متزامن أو متتابع، ضمن سياق واحد يقوم على الإخضاع والإرهاب وإعادة تشكيل الواقع بالقوة. ومن خلال ما وثقته الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، يتضح أن تفجير المنازل يمثل ذروة مسار من الانتهاكات التي تبدأ قبل التفجير وتمتد بعده، لتشكّل في مجموعها انتهاكًا مركبًا يمسّ حقوق الإنسان الأساسية في أبعادها المختلفة.

أولاً: التهجير القسري:

في معظم الحالات، يسبق تفجير المنازل قيام المليشيات بإجبار السكان على مغادرتها تحت التهديد المباشر، أو عقب اقتحامها بالقوة. ويتم طرد الأسر، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، دون توفير أي بدائل آمنة، ما يضعهم في مواجهة ظروف إنسانية قاسية، ويجعلهم عرضة للنزوح والتشرد. ويُعد هذا السلوك شكلاً من أشكال التهجير القسري المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانياً: النهب والسلب:

تُظهر الوقائع أن اقتحام المنازل غالبًا ما يتبعه نهبٌ كامل لمحتوياتها، بما في ذلك الأموال، والمقتنيات الشخصية، والأثاث، وحتى المواد الغذائية، قبل تنفيذ عملية التفجير. ويُستخدم هذا النهب كوسيلة للإثراء غير المشروع، أو كعقوبة إضافية بحق الضحايا، ما يضاعف من حجم الخسارة التي تلحق بهم.

ثالثاً: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

في العديد من الحالات، تترافق عمليات التفجير مع اعتقال أفراد من الأسرة أو المحيط الاجتماعي، دون أوامر قانونية، ودون تمكينهم من التواصل مع ذويهم أو معرفة أماكن احتجازهم. وقد وثقت الشبكة حالات اختفاء قسري لأشخاص تم اعتقالهم خلال هذه العمليات، ما يشكل انتهاكًا خطيرًا للحقوق الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحرية والأمان الشخصي.

رابعاً: القتل خارج نطاق القانون:

لم تخلُ بعض هذه الوقائع من استخدام مفرط للقوة أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، سواء أثناء الاقتحام أو بعده، في سياق عمليات انتقامية أو تصفيات مباشرة. ويُعد هذا النمط من الانتهاكات من أخطر الجرائم، كونه ينتهك الحق في الحياة بشكل مباشر.

خامساً: زرع المتفجرات والألغام:

في بعض الحالات، لا تكتفي المليشيات بتفجير المنازل، بل تقوم بزرع عبوات ناسفة أو ألغام في محيطها أو داخلها، ما يشكل خطرًا دائمًا على السكان العائدين أو الجيران، ويؤدي إلى استمرار التهديد حتى بعد انتهاء العملية، وهو ما يندرج ضمن الاستخدام العشوائي والخطر للمتفجرات.

سادساً: الترويع وبث الرعب:

تُنفّـذ هـذه العمليات غالبًـا أمام مرأى السـكان، أو في أوقات يكون فيهـا الحضور المدني كثيفًا، بهدف إحداث أثر نفسـي جماعي. ويتم اسـتخدام العنف المفرط، والصراخ، وإطلاق النـار، لإرهـاب السـكان، ودفعهـم إلـى الاستسـلام أو الامتناع عن أي شـكل من أشـكال المعارضة.

سابعاً: استهداف الأعيان المدنية المرتبطة بالحياة اليومية:

لا تقتصـر الانتهـاكات علـى المنـازل، بـل تمتد لتشـمل المرافـق الحيوية المجـاورة، مثل المـدارس، والمسـاجد، والمراكـز الصحية، وشـبكات المياه والكهرباء، ما يؤدي إلى شـلل شبه كامل في الحياة اليومية للسكان، ويضاعف من معاناتهم.

إن تزامن هذه الانتهاكات مع جريمة تفجير المنازل يكشـف عن نمط متكامل من الجرائم المركبـة، لا يمكـن النظر إلى أي منهـا بمعزل عن الآخر، بل يجـب التعامل معها كجزء من سياسـة أوسع تسـتهدف الإنسـان في أمنه وكرامته ووجوده وهي، في مجموعها، تمثل انتهـاكًا صارخًـا للقانون الوطني اليمنـي، ولقواعد القانون الدولي الإنسـاني وقانون حقوق الإنسان، وتستوجب المساءلة القانونية وعدم الإفلات من العقاب.

أدوات التفجير

يفيد خبراء عسـكريين فضلوا عدم الكشـف عن هوياتهم بأن المتفجرات التي تستخدمها مليشـيات الحوثـي لتفجيـر المنـازل مصنعـة يدويـا، وتتشـابه كثيـرا فـي معظمهـا، مع متفجـرات تنظيـم القاعدة، من حيـث إنها تتكون بدرجة رئيسـية من: الـ(T.N.T) المخلوط بمادة (C٤)، مع إضافة الديزل و"نترات البوتاسيوم، والأمونيوم" للحصول على قوة تدميرية كبيرة.



ما قبل التفجير:

صـار مألوفا لدى عامة الشـعب اليمنـي بل وحتى النخبة أن أي انتصار أو تقدم لمليشـيات الحوثي على أرض الميدان وينتهي بسيطرتهم على محافظة أو مدينة أو حتى عزلة أو قرية سـيعقبه حملة مداهمة للمنازل والمنشـآت العامة والخاصة وتفجيـر عدد منها واحتلال البعض الأخر ونهبها والعبث بمحتوياتها.

وهـذا ما حـدث بالفعل في (IV) محافظة يمنية زارها فريقنا الحقوقي قام بمسـح ميداني كامـل شـمل الرصد والوثـق ومقابلة الضحايا والشـهود بعض هكذا أعمال وممارسـات تتنافى مع الدسـتور اليمني والتشـريعات والقوانين الوطنيـة أولا والمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة اليمنية بهذا الخصوص.

ومـن هـذا المنطلق تزايـدت عمليـات نزوح السـكان المدنييـن من معظـم المحافظات اليمنية التي كانت ولا زالت سـاحة للنزاع المسلح خصوصا مع اقتراب مسلحي مليشيات الحوثي من مداخل تلك المحافظات وذلك كخطوة ضرورية للنجاة بأرواحهم.

وبحسب إفادات بعض أصحاب المنازل المفجرة وشهود العيان فإن أول خطوة يخطوها مسـلحو "الحوثي" قبل تفجيرهم لمنزل ما هو إعطاء مهلة قصيرة لسـاكنيه إن وجدوا كي يغادروه بأسـرع وقت دون اصطحاب أي شـيء معهم من محتويـات المنزل بما في ذلك الثياب وحتى المقتنيات الشـخصية مع التهديد بتفجيره فوق رؤوس سـاكنيه حال أصروا على البقاء.

أما الخطوة التي تلي طرد السـاكنين فهي مداهمة المنزل وتفتيشـه ونهب كل ما فيه من أثاث وتجهيزات إن توفرت لهم الوسـيلة المناسـبة لنقل كل ذلك بسـهولة ويسـر ما لم فإنهـم يكتفـون بأخـذ ما خف وزنه وغلي ثمنـه ومن ثم تفجير المنزل بـكل ما تبقى فيه من اثاث ومحتوى، وهذه الأخيرة نادرا ما تحدث-حسب الإفادات الموثقة للضحايا والشهود.





أثناء التفجير:

أما اثناء التفجير فقد أعتادت مليشيات الحوثي ترتدي الزي الدني أن ينتشرون حول المنزل أو المبنى المراد تفجيره وقد وزعوا الأدوار بينهم، حيث يتجه خبراء التفجير إلى أركان المبنى الأربعة لوضع العبوات الناسـفة المعدة سـلفا لهذا الغرض في حين يستعد أخر بكاميرا تصوير أو تلفون ذكي لتوثيق الواقعة التي يختلط فيها دوي الانفجار بهتاف الموت لأمريكا يردده مجموعة المسلحين المنتشرين على مقربة من المنزل المفجر.

بعدهـا تغادر المجاميع المسـلحة المكلفة بتنفيذ عمليـة التفجير مخلفة ورائها أكوام من ركام المنزل الذي سوته بالأرض وفوق أنقاضه عائلة تبحث عما تبقى لها من مأوى أنفقت فيه تحويشة العمر وفقدته في غضون دقائق.

بعد التفجير:

تكمن المأسـاة الحقيقية في الأوضاع الإنسـانية لنحو (٨٥٦) أسـرة يمنية تعيش بلا مأوى منـذ أن أقدمـت مليشـيات الحوثي على تفجيـر منازلها بكل مـا فيها من تجهيـزات وأثاث وأمضـت كل الشـهور الماضية في التنقـل بين بيوت الإيجار أو منازل "أقارب" ليسـوا أقل معاناة ممن فجرت منازلهم بفعل الأحداث التي تشهدها البلاد.

فيمـا أتجه أخرون إلـى مخيمات النازحين فـي بعض المحافظات، ليشـاركوا غيرهم جحيم المعانـاة التي يعيشـون تفاصيلها داخل غرف وفصول غير مؤهلـة لمزاولة مهنة التعليم التي لا تتجاوز معدل ٤ ساعات في اليوم كيف بحياة معيشية لا يعلم أحد متى ستنتهي.





والجميـع دون اسـتثناء ممـن فجـرت منازلهـم والتقاهـم فريقنـا يتشـاركون نفس الهم المتمثل في الخوف على مسـتقبل أطفالهم بعد أن ضاع كل شـيء فعلوه من أجلهم في لمحـة بصـر وكذلـك هم المعيشـية الصعبة والظـروف القاسـية التي آلت إليهـا حياتهم خصوصا مع فقدانهم أهم أسباب الاستقرار الحياتي والمعيشي وهو المكان الذي يأويهم ويجمعهم ويضمهم تحت سقف واحد دون أن يكلفهم ذلك أي نفقات قد تضاعف عليهم الأعباء المادية وتعيدهم إلى حالة التشتت والضياع التي مروا بها في السابق وهم يتنقلون من حي إلى أخر ومن مدينة إلى أخرى بحثا عن مسـكن يتسـع للجميع ويتناسب ووضعهم المادي.



ليـس ذلك فحسـب بل إن الغالبية منهم وخاصة من تم توقيـف رواتبهم الحكومية والتي تعـد مصـدر دخلهم الوحيد صـاروا أكثر من فقراء معدمين ويفتقرون لأبسـط الاحتياجات الأساسـية من غذاء وماء ودواء أو حتى ما يفترشـونه هم وأطفالهم الذين لا يجد البعض منهم ما يغطي به جسده.

الأضرار والآثار الجانبية :

هنـاك الكثيـر من الآثار المترتبـة على أعمال التفجيـر التي نفذتها "مليشـيات الحوثي والتي ألحقـت أضرارا جسـيمة بالمباني والمنشـآت القريبـة من أماكن التفجير حيـث رصد قرابة (٢٣٤٥) منـزلا تضررت بشـكل جزئي نتيجة تفجير منازل ملاصقـة أو مجاورة لها في مختلف المحافظات.

تفاوتـت تلـك الأضرار امن منزل لأخر بحسـب المسـافة التـي تفصله عن مصـدر الانفجار وكذلـك حجـم مادة (T.N.T) المسـتخدمة في التفجير من قبل مليشـيات الحوثي بل وحتى صلـة القرابة والعلاقة الاجتماعيـة أو الحزبية التي تربط أصحاب المنـازل المجاورة بمالك المنزل الذي تم تفجيره -حسب إفادات بعض الشهود.

وتنوعت تلك الأضرار والآثار المترتبة على كل أعمال التفجير التي نفذتها مليشـيات الحوثي بين تدمير وانهيار وحرق جزئي لبعض المنازل والمباني القريبة من الأعيان التي تم تفجيرها كحـد أعلى وتشـققات وتحطم نوافذ وإتلاف بعض المحتـوى كحد أدنى طبقا لما تضمنته كشـوفات حصـر الأضـرار المعدة من فريـق الخبراء الهندسـيين الذي رافـق فريق الرصد والوثيـق فـي عـدد مـن المحافظـات اليمنية التي شـملها التقريـر وليس جميعهـا نتيجة لأسباب تتعلق باستمرار المواجهات ونزوح وتهجير معظم المختصين في هذا الجانب.

كما ترتب على سلسلة التفجيرات التي نفذتها مليشيات الحوثي تعطيل عدد من مشاريع البنيـة التحتيـة التي تمـس احتياجات ومصالـح المواطن اليمني الضروريـة مثل "محطات الكهربـاء" ومشـاريع الميـاه العامـة والخاصـة والمـدارس والمستشـفيات والجامعات وغيرهـا مـن المرافـق الخدمية التي تدمرت بشـكل كلـي وجزئي وتوقفت تمامـا عن تقديم خدماتها.







تفجير دور العبادة ومراكز تحفيظ القران:

لم تكن دور العبادة مساجد كانت أو كنائس الأثرية منها أو حديثة العهد بمنأى عن الدمار والخراب والنهب والعبث الذي خلفته الحرب في اليمن وعلى وجه الخصوص العواصم والمدن التي اجتاحتها مليشيات الحوثي أو المناطق التي وصلتها بعض عناصر تنظيم القاعدة جنوب البلاد.



وفقاً للتقرير فقد وثق الفريق الميداني للشبكة اليمنية للحقوق والحريات تورط المليشيات الحوثية بتفجير (٧٦) مسجداً ودور قران في مختلف المحافظات اليمنية.
في يوم الاحد ٩ مارس٢٠١٤م اجتاح المليشيات الحوثية مديرية الصرم واستولوا عليها وقاموا بتفجير دار القران الكريم بصرم وقاموا بنهب ما بدخله.



لـم تكتفي مليشـيات الحوثي في الاعتداء على دور العبادة بـل طالت انتهاكاتهم الى تفجير العديـد مـن دور تعليـم القـران الكريـم والجمعيـات الخيريـة وتحويـل اغلبهـا الـى ثكنات عسـكرية واغلق بعض من الجمعيات الخيرية مما زاد في معانات المواطنين الذين كانت تكفلهم هذه الجمعيات وتعتبر مصدر دخلهم.

ليس ذلك فحسـب بل ثبت استخدام مليشيات الحوثي بعض المساجد لأعمال عسكرية مثل تخزين الأسلحة والتمترس فيها مراهنين تارة على ثقتها بأن طيران التحالف لن يجرؤا علـى اسـتهداف تلك الأماكن وتـارة أخرى على ردة الفعل الشـعبية الغاضبـة تجاه قوات التحالف إذا ما أقدمت على فعل شيء من هذا القبيل.

كما فجرت المليشيات الحوثية مسجد دار الحديث بمنطقة كتاف محافظة صعدة مطلع العام ٢٠١٤م، ليس أول عمل "عدائي" يسـتهدف دور العبادة في اليمن على أسـاس طائفي ومذهبي، بل سـبق وأن فجرت مليشـيات الحوثي (١٠) مسـاجد سـنية في المحافظة خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٥م) ولكونه يمثل أحد أهم مركز تدريس العلوم الشـرعية التابعة للحركة السـلفية فـي محافظـة تعد معقلا لطائفـة أخرى على النقيـض تماما وهـي الزيدية الاثنا عشـرية فقـد أخذ حيزا كبيرا في تعاطي وسـائل الإعـلام المحلية والخارجيـة والتي اعتبرته مؤشر خطير أنذاك ينذر باندلاع حرب طائفية في اليمن.

وقـال شـهود عيان أن الحوثيين قاموا بزرع عبوات شـديدة الانفجـار في أنحاء متفرقة من «دار الحديـث» بكتـاف، مما أسـفر عن تدميره بالكامل مع كل ملحقاته بما فيها المسـجد الملاصق له".

وتشير الأرقام الموثقة إلى أن (١٣) مسجدا تعرضت للتدمير الكلي والجزئي جراء الحرب التي شـنتها مليشـيات الحوثي ضد قبائل حاشـد بمحافظـة عمران قبل أن تبـدأ معركتها مع اللـواء (٣١٠) حيث توزعت تلك المسـاجد المتضـررة على مناطق (عذر، خيـوان، دنان، حوث، الخمري، الغولة، خمر، ريدة، بني عقيل، بني صريم، مدينة عمران).



الصمت الدولي إزاء استهداف دور العبادة في اليمن واقحامها في الصراع القائم فتح شهية طرف ثالث لا يزال مجهول حتى اللحظة والذي يقف وراء عدة أعمال إرهابية شهدتها بعض المساجد المحسوبة على المذهب الزيدي في اليمن من بينها التفجيرين الانتحاريين اللذين استهدفا جامع "بدر" ومسجد "الحشحوش" بالعاصمة صنعاء أثناء صلاة الجمعة ٢٠ مارس ٢٠١٥م وأسفر عنهما سقوط عشرات القتلى والجرحى من المصلين وإلحاق الدمار الهائل بالمسجدين من الداخل.

كذلك الأمر بالنسبة لمسجد "الخوجة" بمدينة عدن والذي يعد أحد المساجد الأثرية ذات الطراز المعماري القديم والمميز، يعود تاريخ بنائه إلى مطلع القرن العشرين، حيث تعرض هو الأخر إلى الاقتحام والسيطرة من قبل مليشيات "الحوثي" خلال فترة سيطرتهم على مدينة كريتر، قبل أن تأتي تقوم بتفجيره بالكامل في ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م واتخذوه ثكنة عسكرية، مما عرضه لأعمال قصف دمرت معظم أجزائه.



تفجير الكنائس والمعابد

في هذا السياق وثق فريقنا الميداني (٤) حالات تفجير طالت الكنائس والمعابد والمعالم الاثرية في مختلف المحافظات اليمنية، حيث طالت يد الدمار والعبث الحوثية عدد من الكنائس بينها كنيسة "سانت جوزيف" في منطقة البادري بمدينة "كريتر" محافظة عدن والتي قامت مليشيات الحوثي باقتحامها وإلصاق شعار "الموت" في كل جدرانها التي لم تسلم كذلك من التدمير والعبث على أيدي المليشيات أنفسهم الذين نهبوا أيضا بعض محتوياتها-حسب الشهادات الموثقة ثم تفجيرها بالعبوات الناسفة.

معبد الهندوس الذي يقع في منطقة الخساف الجبلية بمدينة عدن ويعود تاريخ بنائه إلى ١٨٦٢م، تعرض كذلك لأعمال نهب وعبث نتيجة حالتي الفوضى والانفلات الأمني التي عمت أرجاء عدن عقب اجتياحها من قبل جماعة الحوثي أواخر مارس ٢٠١٥م.



ويرى مراقبون أن اســتهداف بعض أطراف النزاع المسلح في اليمن للمساجد والمعالم الدينية والإسلامية هو من أشعل فتيل الحرب الأخيرة في اليمن ابتداء من منطقة الدماج التي شنت جماعة الحوثي الحرب عليها بسبب تواجد دار الحديث الذي يمثل رمزية دينية لما تســمى بالحركــة الســلفية فــي اليمــن والتــي تختلف كليا مــع الطائفــة الشــيعية ممثلة بمليشيات الحوثي في أمور كثيرة "عقائدية" و"وفكرية".

وبناء على ما ســبق يمكن القول: "إن ثمة دوافع طائفية ومذهبية وعقائدية تقف وراء كل الأعمال والممارسات العدوانية التي استهدفت دور العبادة في اليمن، خصوصا وأن تلك الأعمــال صــدرت عن أكثر الطوائــف الدينية تطرفا ممثلة بمليشــيات الحوثي الارهابية في أقصــى الجنــوب، حيــث توجــه كل أصابــع الاتهــام إلــى هاتيــن الطائفتيــن بالوقــوف وراء اســتهداف المســاجد والكنائــس الأثريــة والحديثة خلال فتــرة الحرب في اليمــن ولدوافع مذهبية وطائفية بحته.

وهــي نفــس الدوافــع التي تقــف وراء اســتهداف الطائفتين ذاتهما للكنيســتين (ســانت جوزيــف) و(شــيلدن بحافون) وكذلك معبد "الهندوس" فــي محافظة عدن على الرغم من أنهــا هذه الأماكن صارت بمثابة معالم أثرية تاريخية وليس ثمة علاقة تربطها بمنتســبي الديانتين "الكاثوليكية" و"الهندوسية" سوى أنها أصبحت مزارا سياحيا للقادمين منهم إلى اليمن -حسب سكان الحي.

جدول يبين توزيع المساجد والكنائس الذي تم تفجيرها من قبل مليشيات الحوثي

المحافظة	اقتحام	تفجير/قصف	احتلال	الإجمالي
عدن	65	3	23	91
الضالع	76	2	2	80
لحج	53	7	15	75
حجة	32	2	34	68
صعدة	34	3	31	68
الأمانة	41	2	20	63
تعز	27	15	12	54
البيضاء	17	6	9	32
عمران	7	12	3	22
ذمار	16	2	3	21
صنعاء	11	4	5	20
مأرب	9	3	4	16
إب	5	4	6	15
الحديدة	10	1	4	15
أبين	6	2	3	11
الجوف	6	1	2	9
شبوة	3	1	1	5
الإجمالي	418	70	177	655

الطرق والجسور:

وفـي هـذا السـياق وثق فريقنا (١٥٦) طريق وجسـر عبـور فجرتها المليشـيات الحوثية في اليمـن والتي كانت تشـكل شـريان الحياة الـذي يربط معظم مناطـق ومحافظات اليمن المترامية الأطـراف ببعضهـا، الأمر الذي ضاعف مـن معاناة السـكان المدنيين في تلك المناطـق سـيما الواقعة تحت الحصار المسـلح كما هو الحال فـي تعز وبعض المناطق الواقعة على خطوط التماس في الجبهات التي لا زالت مشـتعلة شـمال وجنوب وشـرق وغرب البلاد.

٢٠١٩/١١/٤م فجرت المليشـيات الحوثية جسـرا رئيسيا في مريس بالضالع فجرت مليشيات الحوثي، الجسر الكبير في منطقة زيلة يعيس شمال مريس بمحافظة الضالع على الخط العام صنعاء عدن.

وقال شـهود عيان إن الانفجار الناجم عن تفجير الجسـر هز المنطقة بكاملها، ويعد الثاني في ذات المكان خلال أقل من أسبوع.

وبتفجيـر الجسـر تكـون المليشـيات الحوثية قد قطعت الخط وبشـكل نهائـي حيث يقع أسفل النقيل وفي منطقة صخرية من الصعب شق طريق ترابية بديلة عن الخط.

وتلجـأ ميليشـيات الحوثي إلى تفخيخ وتفجير العبارات والجسـور لحرمـان المواطنين من التنقل والحيلولة.

كما فجرت مليشـيات الحوثي عدد من الجسـور والطرق كان أخرها الجسـور والطرق التي تربط محافظة صنعاء بمحافظتي مأرب والجوف وقبلها الجسور التي تربط محافظة تعز بالمحافظات الجنوبية والتي تعتبر شريان الحياة بالنسبة للمواطنين.

وقال شهود عيان إن مسلحو الحوثيين فجروا الثلاثاء ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م جسر "ثبرة" بطول ٦٠٠ متـر والـذي يعد من أكبر الجسـور المؤدية إلى محافظة تعز من اتجـاه محافظتي عدن ولحـج، فضـلا عن كونـه الممر الوحيد الممتد علـى وادي كبير للسـيول ولا يوجد أي طريق فرعي يمكن المرور عبرها كبديل للجسر-حسب الشهود.

وكان مسـلحو "الحوثـي" قـد فجـروا السـبت ١٩ ديسـمبر ٢٠١٥م جسـور طريـق (ضمـران - القبيطة) وجسـر السيول في تغرب "الاعبوس بألغام وعبوات ناسفة لإعاقة تقدم قوات الشرعية القادمة من المحافظات الجنوبية.





الاستنتاج الختامي:

تؤكـد الوقائـع الموثقة في هـذا التقرير أن جريمة تفجيـر المنازل في اليمن لـم تكن أحداثًا معزولـة أو أضـرارًا جانبيـة لعمليـات عسـكرية، بـل تمثـل نمطًـا ممنهجًـا وممتـدًا من الانتهاكات الجسـيمة التي استهدفت المدنيين في أمنهم وكرامتهم وحقهم في السكن الآمـن وقـد أظهرت الأدلة أن هـذه الجرائم ارتبطت في كثير من الحـالات بدوافع انتقامية سياسـية واجتماعية، واسـتخدمت كوسيلة لإخضاع المجتمع، وكسـر إرادة المعارضين، وبث الرعب في أوساط السكان.

كمـا يكشـف التقريـر أن تفجير المنـازل لم يكن فعـلًا قائمًا بذاته، بل جاء ضمن سلسـلة مترابطة من الانتهاكات شـملت التهجير القسري، والنهب، والاعتقال التعسفي، والقتل خارج نطاق القانون، واسـتهداف الأعيان المدنية، بما يعكس سياسة متكاملة تقوم على تدميـر مقومـات الحيـاة، وتقويـض النسـيج الاجتماعـي، وإضعـاف قـدرة المجتمع على الصمود.

وتُظهـر النتائـج أن الآثـار المترتبـة على هـذه الجرائم لم تقتصـر على الخسـائر المادية، بل امتدت لتشمل آثارًا إنسانية ونفسية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد، تمثلت في تشريد آلاف الأسـر، وتفـكك الروابـط الاجتماعية، وانتشـار الخـوف والصمت القسـري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بما يهدد مستقبل الاستقرار في اليمن.

كما يبرز التقرير بوضوح أن اسـتمرار هذه الانتهاكات في ظل غياب المسـاءلة الفاعلة قد أسـهم في ترسـيخ حالـة الإفلات مـن العقاب، وشـجّع على تكـرار هذه الجرائم واتسـاع نطاقها، وهو ما يستدعي تحركًا عاجلًا على المستويين الوطني والدولي.

وعليـه، فـإن مـا ورد في هـذا التقرير لا يمثـل مجرد توثيق لانتهاكات، بل يشـكل شـهادة حقوقيـة وإنسـانية على معاناة المدنيين فـي اليمن، ودعوة صريحة إلـى المجتمع الدولي لتحمـل مسـؤولياته القانونيـة والأخلاقيـة، والعمـل علـى حمايـة المدنييـن، ووقف هذه الجرائم، وضمان مسـاءلة مرتكبيهـا، بما يحقق العدالة ويعيد الاعتبار للإنسـان وحقوقه الأساسية.

التوصيات الختامية:

أولاً: إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة

• اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف استهداف الأعيان المدنية، وعلى رأسها المنازل.
• دعـم اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسـان للتحقيق في جرائم تفجير المنازل والانتهاكات المرتبطة بها.
• ممارسـة ضغوط حقيقيـة على المليشـيات الحوثية الإجرامية لضمـان التزام أطراف النزاع بقواعد القانون الدولي الإنساني.
• إدراج المسؤولين عن هذه الانتهاكات ضمن قوائم العقوبات الدولية.

ثانياً: إلى مجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية المعنية:

• دعـم جهـود التوثيـق وجمـع الأدلـة بمـا يضمـن اسـتخدامها فـي مسـارات العدالـة المستقبلية.
• تعزيز حماية الشهود والضحايا وضمان مشاركتهم الآمنة في عمليات التحقيق.

ثالثاً: إلى الحكومة اليمنية الشرعية:

• تفعيل الآليات الوطنية للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها.
• توثيق الأضرار التي لحقت بالمواطنين والعمل على تعويض الضحايا وجبر الضرر.
• تعزيز حضور مؤسسـات الدولة في المناطق المتضررة لضمان حماية المدنيين ومنع تكرار الانتهاكات.

رابعاً: إلى المنظمات الإنسانية والحقوقية:

• تكثيف برامج الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، خاصة النساء والأطفال.
• تقديم المسـاعدات الإنسـانية العاجلة للأسر المتضررة، بما يشـمل المأوى والغذاء والرعاية الصحية.
• دعم جهود إعادة الإعمار وتأهيل المنازل والمرافق المتضررة.

خامساً: إلى وسائل الإعلام الدولية:

• تسليط الضوء على هذه الجرائم ونقل معاناة الضحايا إلى الرأي العام العالمي.
• تعزيز التغطية الإعلامية القائمة على الحقائق والموثقة ميدانيًا.

إن تفجير منزل لا يعني فقط تدمير جدران، بل يعني اقتلاع أسرة من جذورها، وكسر ذاكرة، وإطفاء حلم، وترك إنسان في مواجهة المجهول. وما بين الركام، لا تزال أصوات الضحايا تنادي بالعدالة، وتبحث عن من يسمعها.
إن هذا التقرير ليس نهاية الحكاية، بل بدايتها... بداية لمسـاءلة يجب أن تتحقق، وعدالة لا بـد أن تُنصـف الضحايـا، وضميـر عالمـي مطالب بـأن لا يظل صامتًـا أمام هذه المأسـاة الإنسانية المستمرة.

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات
Yemeni Network For Rights And Freedoms

تحالف حقوقي مستقل

تحالف حقوقي يمني يضم عددًا من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، تأسست الشبكة عام 2014م استجابةً للتدهور الخطير في أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، وتعمل باستقلالية ومهنية لنقل صورة حقيقية وحيادية عن واقع الحقوق والحريات في البلاد.

الرؤية

نحو مجتمع تسوده: الحرية والعدل والمساواة.

الرسالة

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ونشر ثقافة الحقوق والحريات، وبناء عمل حقوقي جماعي مهني يسهم في حماية كرامة الإنسان اليمني.

القيم الأساسية

المهنية | الموضوعية | الحياد | الشفافية

الأهداف

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جميع المحافظات اليمنية وفق المعايير الدولية.
كشف منتهكي حقوق الإنسان وتحريك القضايا على المستويين المحلي والدولي.
إعداد التقارير الحقوقية الدورية والنوعية وإيصالها للجهات المعنية.
نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الوعي الحقوقي والقانوني في المجتمع.
بناء قدرات الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
إعداد الملفات القانونية تمهيدًا لملاحقة الجناة أمام القضاء الدولي.
التشبيك مع المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية.

مجالات العمل

الرصد والتوثيق الميداني للانتهاكات | التقارير والدراسات الحقوقية | التدريب وبناء القدرات
الإعلام والمناصرة الحقوقية | الدعم القانوني وتحريك القضايا

معلومات التواصل

موقع إلكتروني: https://ynrf.org | بريد إلكتروني: info@ynrf.org | عدن – المنصورة – شارع 90
هاتف: 966568444299+



الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

Yemeni Network For Rights And Freedoms

حقوق الطبع والنشر © لـ الشبكة اليمنية للحقوق والحريات